الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون المؤسسة و التنمية المستدامة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تحت عنوان:

التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

من إعداد الطالب:

بلحيرش عبد الحق

اشراف الأستاذة:

أ. بنور سعاد

لجنة المناقشة

أ.بن سطالي جميلة	رئيسا
أ.بن نور سعاد	مشرفة مقررة
أ.بوسحبة الجيلالي	ممتحنا

السنة الجامعي : 2017- 2018

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

الهي لا يطيب اليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك ..و لا تطيب اللحظات الا بذكرك ..و لا تطيب الآخرة الا بعفوك ..و لا تطيب الجنة الا برؤيتك .. الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ..و نصح الأمة ..الى نبي الرحمة و نور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من احمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار بعد طول انتظار.. و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و الى الأبد .. والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة .. الى معنى الحب و الحنان و التفاني .. الى بسمة الحياة و سر الوجود .. الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي .. أمي الحبيبة

الى توأم روحي و رفيقة دربي .. الى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة .. الى من ترافقني و تسير الدرب معي خطوة خطوة .. الى من بوجودها أكتسب قوة و محبة لا حدود لها .. الى من عرفت معها معنى الحياة .. زوجتي العزيزة

الى من أرى التفاؤل بعينيها ..والسعادة في ضحكتها ..الى شعلة الذكاء و النور.. الى الوجه المفعم بالبراءة.. الى من بها أكبر و عليها أعتمد.. الى شمعة متقدة تنير حياتي .. ابنتي الغالية

الى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء ..الى ينابيع الصدق الصافي .. الى من معهم سعدت ..وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت .. اخوتي الأعزاء

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية ..الى جميع أفراد الأسرة الجامعية في الجزائر الحرة الأبية

الى كل هؤولاء و هؤولاء أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات ، و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة بنور سعاد التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها نصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا البحث.

المقدمة

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في مختلف الميادين، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية.

واعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة التنمية كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية الى تنمية العنصر البشري وصولا الى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي.

وتعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة و التنمية) التي عقدت في البرازيل سنة 1992 من أهم النشاطات الدولية، و التي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .

ويشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول بحيث تسمح بمعالجة الفقر و زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة الى تحسين مستوى معيشة الأفراد ، وبالتالي الوصول الى الرفاهية الاقتصادية.

و لتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة و الاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية .

لقد سمحت الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، الا أنها مازالت تواجه عدة تحديات .

الاشكالية

ما هي مختلف التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الجزائر؟ و الى أي مدى ساهمت السياسات الجزائرية في تجسيد التنمية المستدامة ؟

الفرضيات

ـ المشكلة الأساسية التي تواجه الجزائر هي الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي ايجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود.

ـ استخدام سياسات وطنية رشيدة من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

ـ وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث وأنماط الانتاج السيئة .

الاطار المنهجي

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج: ـ المنهج الوصفي .

ـ المنهج التاريخي.

ـ المنهج التحليلي.

أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيارنا للموضوع هو الاهتمام الكبير الذي أصبح يلقاه حاليا، والرغبة في التعرف على واقع هذا الموضوع و مدى تجسيده على أرض الواقع، وحب الاطلاع عليه بحكم أنه حديث الظهور.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسمح بتشخيص التنمية المستدامة ، بالاضافة الى معرفة مختلف التحديات و العقبات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

وماهي السياسات المتبعة لتحقيقها، و ما هي أهم المشاريع التنموية التي تنصب في اطار التنمية المستدامة، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات.

صعوبات البحث

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر

تمهيد

لقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر ريوديجانيرو لسنة 1992 ،واعتبر كغيره من الحقوق الذي تسعى كل دولة لتحقيقه ① ، حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة.

وقد تم تداول المفهوم عام 1987 من قبل بعثة برتلاند في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة و الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة، وارتأينا في هذا الفصل الذي يحمل عنوان الايطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر أن يتم الى تقسيمه مبحثين، فالمبحث الأول يستعرض العناصر التالية ؛ تعريف التنمية المستدامة، خصائصها، أهدافها، مبادئها، وأبعادها.

أما المبحث الثاني يتحدث عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر والسياسات الحالية و المستقبلية المنتهجة في اطار التنمية المستدامة من قبل الجزائر.

---

① تقرير اللجنة العلمية للبيئة و التنمية (مستقبلنا المشترك)، الأمم المتحدة نيويورك 1987 ص12.

المبحث الأول : الايطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة " على الساحة الدولية و المحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، المعلوماتية، التنمية البشرية.....وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وسنستعرض في هذا المبحث التعريف بمجمل جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية ، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات ، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين ، واعتبرته المنظمات الدولية حق على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه①.

بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم ، أجريت مناقشات في برنامج الأمم المتجددة للبيئة وفي المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية، تحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة و التنمية.

---

① تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية (مستقبلنا المشترك) الأمم المتحدة، نيويورك 1987، ص11.

وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن .

لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عرف بقمة الأرض والتي عقدت في ريودي جانيرو من 3 إلى 11جوان 1992 .

واعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية وتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن21.①

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح، وللتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدة ومصطلح الاستدامة على حد ة.

تعريف التنمية : هي " عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها ." ②

---

① عصماني خديجة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج ،2013، ص05.

② خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007،ص19.

أما معنى الاستدامة " فهو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة. " ①

كما تعرف كذلك على أنها " استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها."②

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 " بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

كما يعرفها الدكتور مصطفى قاسم: " أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."

وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21. ③

و هي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. ④

---

① خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع، ص19.

② تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية(مستقبلنا المشترك)، نيويورك،1987 ، ص15

③عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، جامعة الاسكندرية ، 2009 ، ص349.

④ عبد الله خبابة، نفس المرجع و الصفحة.

من وجهة نظر علماء الاجتماع؛ حيث يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية.

وجهة نظر علماء البيئة؛ وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

ومن خلال كل هذا يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة : ①

- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة.
- حماية البيئة وعدم تلوثها .
- عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية .
- تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان.

وعرفها كذلك مؤتمر ريو ديجا نيرو لسنة 1992 في المبدأ بين الثالث بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية للأجيال في الحاضر والمستقبل.".

أما في المبدأ الرابع فذكر أن التنمية المستدامة ترتكز في تحقيقها على حماية البيئة تعد جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها.

وهي أيضا " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته ".

---

① عصماني خديجة، المرجع السابق، ص08.

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق حياة نوعية للإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة و خصائصها.

الفرع الأول :أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف تسعى الى تحقيقها نلخصها في :①

أولا - زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول الى احداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، و الذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة .

الا أن زيادة الدخل تتوقف على امكانيات الدولة ، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني .

ثانيا - تحسين مستوى المعيشة

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة الى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي الى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني الى فئة معينة من الأفراد، و بالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة .

لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية و التحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.

---

① مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل العدد26، 2010، ص138.

وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق يجب العمل على اشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية و المستقبلية وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل وكذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية و السكن بالإضافة الى احترام حقوق الأفراد و تمكينهم المشاركة في اتخاذ القرار .

ثالثا ـ احترام البيئة الطبيعية

ان الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة و البيئة هو الذي أدى الى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الانسان.

حماية البيئة تؤدي الى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل .

تهدف التنمية المستدامة الى توعية السكان بالمشكلات و المخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على ايجاد حلول للإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج و مشاريع وسياسات التنمية المستدامة(تنشئة بيئية). ①

رابعا ـ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الانسان لكن ليس على حساب البيئة ، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، و عدم إستنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن إمتصاصها .

---

① عصماني خديجة المرجع السابق ص16.

إن للدولة دور هام في ما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن البيئي و تبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية ①:

- أن تكون السياسة البيئية ملزمة للمجتمع بقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

- التعليم و الإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، و عن طريق الإعلام بأهمية البيئة و الأضرار المترتبة عن الإساءة إليه.

خامسا - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع ايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجية .

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الانسان لذلك فهي تسعى الى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد وذلك من خلال ما يلي ②:

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.

- زيادة اجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و استغلالها بطريقة عقلانية.

---

① سعد طه علام، التنمية و الدولة، دار طيبة للنشر و التوزيع، 2004، ص98

②عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ص26.

ـ تقليل النفايات الصلبة و السائلة لأقصى حد ممكن.

ـ استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.

ـ مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي و البطالة و الفقر.

تتطلب التنمية المستدامة ما يلي:①

ـ ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.

ـ تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة و التي تتسبب في تلوث الماء و الهواء.

ـ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الانصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة و المساواة بين الأجيال الحالية و المستقبلية ، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية و تسعى أيضا الى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة .

---

① عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، 2003، ص31/30.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة(مميزاتها)

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها:①

ـ التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق احداث التغير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي.

ـ التنمية المستدامة تعني احداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي و كذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية، سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.②

أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، و البيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

ـ التنمية المستدامة هي تنمية دائمة ، حاضرا ومستقبلا تلبي أماني و حاجات الجيل الحاضر وجيل المستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.③

ـ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة و ذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في اتخاذ القرار.

ـ تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات و خصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا(الابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع).

---

① أ.دويدي ، محاضرات مقياس التنمية المستدامة للسنة الأولى ماستر قانون المؤسسة و التنمية المستدامة.2017.

② عصماني خديجة ، المرجع السابق، ص10.

③ عصماني خديجة ، المرجع السابق، ص10.

ـ تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، فهي عملية متعددة و مترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى.

ـ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة ، تعتمد على تقدير امكانات الحاضر ، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ـ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره و مركباته الأساسية كالهواء و الماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا ، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي ، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية في المحيط الحيوي ، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد و العناصر و تنقيتها بما يضمن استمرار الحياة. ①

ـ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات و الاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها و يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.②

ـ هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغذاء والملبس و التعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين حياة البشر المادية والاجتماعية.

وتتجه أساسا الى تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.

---

① الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، 2016، عدد16، ص300.

② الجودي صاطوري ، المرجع السابق ، ص301.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها

للتنمية المستدامة مبادئ تقوم عليها و أبعاد تهدف الى تحقيقها، نلخصها في ما يلي:

الفرع الأول : مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند اليها في تحقيق استراتيجيتها التي تهدف الى تحقيق تنمية ورفاء الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجياتهم.

أولا ـ مبدأ الاحتياط

عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات تطورا ملحوظا لمواجهة مختلف الاخطار الجديدة ، فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في اطار التنمية المستدامة.

وهنا ظهر مبدأ الحيطة و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الاثار الناجمة عن الانشطة المزمع القيام بها ،فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط الى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة ان تؤكد وقوعه او تحدد اثاره او نتائجه على البيئة اذا ما وقع ، اي ان يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.①

فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق و التوقع (فهو موجه كليا او جزئيا نحو المستقبل)، و استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على اي دليل لاحتمال تحقق الضرر.

مبدأ الاحتياط منصوص عليه في المبدأ(15)من اعلان ريو حول البيئة و التنمية ،والذي تمت الاشارة اليه في ما بعد ضمن اغلبية الاتفاقات الموقعة.

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

وهو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على انه لا يحتج بالافتقار الى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة .

كما تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ،و المادة 08 من القانون المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

ثانيا ـ مبدأ المشاركة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في اعداد و تنفيذ و متابعة خططها.

ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل (التنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها). ①

ثالثا ـ مبدأ الادماج

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية ،الا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الاثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه ، لما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة .

ان ادماج البيئة من البداية عندما يتعلق الامر بحمايتها يقي من حدوث المشاكل البيئية المستعصية (تكون أقل كلفة و أكثر فاعلية في العلاج) و هو ما تسعى اليه معظم الدول.

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

حيث تسعى معظم البلدان الأن الى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وأصبحت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة .

و تجعل من البيئة عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية .

و نجد هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار.

رابعا ـ مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة .

ويهدف الى تحميل التكاليف للمخلف للتلوث مما يجعله كرادع ،حيث يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة.

و قد عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي ابتداء منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة جعل التكاليف الخاصة بالوقاية و مكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث.①

وامتد تأثير هذا المبدأ الى القوانين الداخلية للدول ومنها القوانين الجزائرية ، حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وتم تطبيقه وتكريسه في العديد من قوانين المالية.

---

① أ . دويدي ، المرجع السابق.

ان تطبيق مبدأ الملوث الدافع يتسم بالمرونة ، فهذا المبدأ يمكن انفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو ادارية أو حتى مالية، ويبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية و المالية على الملوث ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الاضرار بالبيئة تلائم خصوصيات الضرر البيئي و المسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، كما يمكن اعمال المبدأ اداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض اجراء دراسة تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية و خبرات تقنية، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية.

الفرع الثاني :أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف بالتنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أساسي، تسعى (التنمية المستدامة) الى تحقيق أبعاد أساسية تتمثل في : البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي و البعد التكنولوجي.

أولا ـ الأبعاد الاقتصادية : بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نجد:①

1 /حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

ويستند هذا العنصر الى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع الى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية؛ ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم هو في الولايات المتحدة الامريكية أعلى منه في الهند **33** مرة.

فالتنمية المستدامة تعني اجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية ، أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

2 /ايقاف تبديد الموارد.

التنمية المستدامة في البلدان الغنية تتلخص في اجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية ،و ذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع امكانية تجديد الأنظمة البيئية بإحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة مع التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية الى البلدان النامية.

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3 /مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة.

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة نتيجة استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية، وأسهمت المحروقات في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة غير متناسبة و استنزافها للموارد الطبيعية .

وبالتالي فان البلدان المتقدمة الموارد المالية و التقنية و البشرية الامكانيات الكفيلة التي تجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستغل الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل الاقتصاديات نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها.

و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الاخرى ، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4 / تقليص تبعية البلدان النامية.

هناك جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة في اطار العلاقات التجارية يحتاج الى دراسة دقيقة.

ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية ، مما يحرم البلدان النامية من ايرادات و مداخيل هي في أمس الحاجة اليها.

ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر هو الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الاقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية ، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5 / المساواة في توزيع الموارد.

التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة تعني توظيف الموارد الطبيعية من أجل التحسين المستمر في مستويات المعيشة للتخفيف من حدة الفقر، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع والمتزايد للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية .

الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة ، وتعتبر غاية في حد ذاتها .

وتتمثل في جعل الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب الى المساواة.

فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و حرية الاختيار وغيرها من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا أمام التنمية.

فالذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية و الذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه يصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل الكرة الأرضية ، وليس هناك ما يدعوهم الى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة .

6 / تقليص الانفاق العسكري.

التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الانفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة الى الانفاق على احتياجات التنمية.

ومن شأن اعادة تخصيص ولو جزء من الموارد المكرسة الأغراض العسكرية الاسراع بالتنمية بشكل ملحوظ ، وخلق موارد مالية متجددة لاستمرار البرامج التنموية واستدامتها.

ثانيا ـ الأبعاد الاجتماعية.①

1/ تثبيت النمو الديمغرافي.

تعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، وبالتالي وجب ضبط السكان.

فالزيادة السكانية تبلغ نحو **80** مليون نسمة سنويا، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة، وأغلب الزيادة **85%** في دول العالم الثالث الموسوم بالاكتظاظ و الفقر و التخلف، فاستمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا خطر على العالم جميعا.

كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة يحد من التنمية ويقلص من الموارد الطبيعية المتاحة.

2/ أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة.

فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على ابطاء أو تقليص حركة الهجرة الى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة و كذا انتهاج أساليب الاصلاح الزراعي.

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

3/الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تهدف التنمية المستدامة الى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية، ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية الى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني توجيه الموارد واعادة تخصيصها لاستمرار التنمية ولضمان الوفاء ب:

- الاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، القراءة و الكتابة.
- توفير الرعاية الصحية.
- تحسين الرفاء الاجتماعي.
- حماية التنوع الثقافي.
- الاستثمار في رأس المال البشري.

4/ أهمية دور المرأة

في كثير من البلدان النامية يقوم النساء و الأطفال بالزراعات المعيشية، الرعي، جمع الحطب و نقل الماء، و الاعتناء بالبيئة المنزلية مباشرة.

وبعبارة أخرى تعتبر المرأة المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل، كما أنها هي أول من يقدم الرعاية

للأطفال، ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الاهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم.

والمرأة الأكثر تعليما لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل لحماية الموارد البيئية، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

ثالثا ـ البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية و الاقتصاد.

لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي الى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الانتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة.①

فتزايد استخدام الطاقة الأحفورية (الفحم، النفط ، الغاز السائل) والتي تمثل نسبة استخدام تقدر ب80% من الاستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، حيث يعد توازنه هذا من أهم عوامل الحياة على الأرض، لقد كان الاعتماد الرئيسي في الدول الصناعية و الدول النامية يقوم على استهلاك الوقود الأحفوري ولازال هذا الاعتماد قائما.②

وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك الى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري.

---

① مراد ناصر، المرجع السابق، ص136/135 .

② أ. دويدي ، المرجع السابق.

ولما كانت حماية البيئة و الحفاظ على مواردها حلقة وصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، تم تبني اتفاقية الامم المتحدة 1992 بشأن التغييرات المناخية و التي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في الاتفاقية، ثم ألحق بهذه الاتفاقية بروتوكول كيوتو1997 الذي يسعى الى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة و السعي الى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.

رابعا ـ الأبعاد التكنولوجية.

تتمثل الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة في العناصر التالية:①

1/ استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية الى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر الى الكفاءة أو لعمليات الرسكلة وتكون أيضا للإهمال و الافتقار الى فرض العقوبات الاقتصادية.

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول الى تكنولوجيات أنظف و أكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى أدنى حد .

وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

---

① أ . دويدي، المرجع السابق.

2/ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، و تمثل الاجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة مشجعة فاتفاقية "كيوتو" جاءت للمطالبة بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

لقد مرت الجزائر بعدة مراحل في سبيل تحقيق تنميتها سنستعرضها بعد عرض أبرز مؤشرات قياس التنمية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات قياس التنمية الى أربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي:①

أولا ـ المؤشرات الاقتصادية. تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي :

ـ معدل الدخل الوطني للفرد.

ـ الميزان التجاري.

ـ قيمة الدين الخارجي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

ـ الاستهلاك السنوي للطاقة و كثافة استخدامها.

ـ وسائل النقل و المواصلات.

ثانيا ـ المؤشرات الاجتماعية. من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي :

ـ السكن و نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ـ نسبة السكان العاطلين عن العمل.

ـ الصحة العامة.

ـ التعليم والتكوين.

---

① الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 302.

ـ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم.

ـ النسبة المئوية للنمو السكاني.

ثالثا ـ المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي :

ـ مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.

ـ الكمية المستخدمة من المبيدات و المخصبات الزراعية.

ـ مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.

ـ نصيب الفرد من المياه العذبة.

ـ نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

رابعا ـ المؤشرات المؤسسية. تتمثل المؤشرات المؤسسية في الأتي :

ـ تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

ـ عدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000 مواطن.

ـ عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.

ـ عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن.

ـ نسبة الانفاق على البحث العلمي و التنمية من اجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الأول: واقع التنمية المستدامة بعد الاستقلال ①

بعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت اقتصاد مشوه ومفكك ومخلفات ومشاكل وهياكل إدارية ومؤسسات صناعية وأراضي فلاحية تركها المستعمر الفرنسي، ووضع اجتماعي أكثر تجسيد للتخلف متمثل في الثالوث الجهنمي الجهل، الفقر و المرض.

وأمام هذه الوضعية المتدهورة عمدت السلطات الوطنية الى إعادة بناء الدولة الجزائرية باتخاذ اجراءات عاجلة تمثلت في اصدار قوانين و مراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و قد كان من خلال هذه البرامج و المواثيق التي سطرت الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على التوجه الاشتراكي كخيار سياسي و اقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة و بالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني في مجالات الإنتاج و التنمية الاجتماعية و التغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن الاستعمار.

اتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير واتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية .

إن مخططات التنمية الكبرى قد ركزت جل نشاطها و برامجها في الجهة الشمالية للوطن و بالأخص على الشريط الساحلي و مع مرور الوقت ظهرت لهذه السياسة آثار سلبية تمثلت في تلوث البيئة و الاختلال الكبير في توزيع السكان على المستوى الوطني الذي تمركز في المدن الساحلية المصنعة، إضافة إلى ظهور فوارق تنموية بين مختلف الأقاليم .

---

① عصماني خديجة، المرجع السابق، ص27/26.

ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و إهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع آخر يحمي اقتصاد ها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للاقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية آنذاك مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات.

فعملت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي إعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الاستقلال على توفير جميع الموارد لها وشوهد عليها أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة مما مهد طريق أخر إلى بداية تخلي الدولة على التسرع بالحد من المركزية في التسيير و إعطاء الحرية للمؤسسات الاقتصادية حرية اكبر حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام 1988.

هذا الأخير أفرز وراءه العديد من الإصلاحات ، واثبت أن الجزائر في توجه آخر مدركة فشل التوجه الاشتراكي، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر، أدى بها إلى الدخول إلى سياسة اصطلاحات اقتصادية جديدة أخرى امتدت إلى سنة 1993 كان نتاجها تخصيص الاقتصاد الجزائري للدخول التوجه اقتصاد السوق وفق آليات جديدة، وفي ظل ظروف دولية جديدة مختلفة كما كانت عليه سابقا .

إن فشل نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر وكذا محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها لتحسين مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية بل ان هذا الوضع الخطير أدى بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للإنتاج، ولتطبيق البرامج والسياسات التنموية على حسابها، هذه الأوضاع خلفت عدة مساوئ على مستويات المعيشة للمواطن وعلى معدلات النمو الاقتصادي ، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات ، لذلك اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية ، تتميز في

تحرير أكبر للاقتصاد حتى تتماشى مع الظروف الدولية الجديدة محاولة في ذلك التعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وبطلب منها لحماية اقتصادها من الانهيار من الحالة التي آلت بها بما يعرف التصحيح الهيكلي من خلال احداث تغيرات في المنظومة الإنتاجية للاقتصاد وبما يتلاءم مع المعطيات الجديدة على الساحة الدولية وسعيها إلى تحقيق نمو حقيقي سليم ومستديم.

الا أنها أصبحت تعاني من أزمة خانقة خلال سنة 1995 نتيجة غلق المصانع ، حل الشركات و المؤسسات الوظيفية و المحلية و تسريح العمال و الدخول المحتشم لرأس المال الأجنبي في بعض القطاعات نتيجة لقانون الخوصصة.

الفرع الثاني: واقع التنمية المستدامة من خلا ل برامج الانعاش الاقتصادي

لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سيتم توضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2005/2001، ثم البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2009/2005 ، اضافة الى البرنامج الخماسي 2014/2010 ، وأخيرا المخطط التنموي الخماسي 2019/2015 وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة السالفة الذكر.

أولا - برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001 لقد كان محور برنامج الانعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 الى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية.

ويمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:①

1 - الفلاحة : يندرج هذا البرنامج في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة الموارد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

- اعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر.

- حماية الأحواض و المصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

- مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين.

و قد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

---

① زرنوح ياسمين ،اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية،2006 ،ص177 و ما بعدها

2 ـ الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ 10 مليار دينار جزائري و الذي كان يهدف أساسا الى:

ـ انشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات.

ـ دعم نشاطات المتعاملين و ادخال تحفيزات جبائية و جمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001 .

ـ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع و التي قدرت ب0,2 مليار دينار جزائري.

3 ـ التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الاطار المعيشي ،حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار جزائري ، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

ـ انجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه و الاتصالات.

ـ انجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الاقليمية.

4 ـ التشغيل و الحماية الاجتماعية : خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري ، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم ، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة اضافة الى اصدار تشريعات ترمي الى تأطير سوق العمل.

5 ـ تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية و اعادة احياء الفضاءات الريفية و الهضاب العليا و الواحات، و من أجل تحسين معيشة سكان المناطق الريفية التي تتميز بالفقر و العزلة فانه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري ، و الذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية و السكك الحديدية و الأشغال العمومية و حماية الفضاءات الساحلية و مناطق الهضاب العليا.

6 ـ تنمية الموارد البشرية : قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار جزائري

الذي خصص لقطاع التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و الصحة و الرياضة و الثقافة.

و الملاحظ أن من نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي هو ما يلي :①

ـ استثمار اجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.

ـ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 بالمئة طوال السنوات الخمسة و وصل إلى مستوى 6,8 بالمئة في سنة 2003.

ـ تراجع في معدلات البطالة من 29 بالمئة سنة 2001 إلى 22 بالمئة سنة 2005.

ـ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.

ـ انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

ـ تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

و من أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي و المتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي.

---

① زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي،2010 ،ص205 و ما بعدها.

ثانيا ـ البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي في الفترة 2009/2005 .

لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

ومن أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي: ①

1 ـ تحسين اطار الاستثمار و ترقيته: و هذا من خلال التحضير للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات و تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و لجان مساعدة مشاريع الاستثمار و الانطلاق الفعلي لما يعرف ب"الشباك الوحيد" لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2 ـ تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن ، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار ، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

3 ـ عصرنة المنظومة المالية : من أجل مسايرة الاصلاحات الاقتصادية فانه كان لزاما عصرنة النظام المالي و الذي يهدف في الأساس الى ما يلي :

ـ تحسين ادارة البنوك و شركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع.

ـ تعزيز سوق رؤوس الأموال و تطوير القطاع المالي من خلال اقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صناديق الاستثمارات الأخرى.

ـ تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي و انعاش البورصة و تطويرها.

4 ـ تثمين الثروات الوطنية و تطويرها : و ذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية و التشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بابرام عقود شراكة في قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم وأنشطة انتاج الطاقات المتجددة.

---

① الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص303 و ما بعدها.

5 ـ النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري: باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فان الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تمثلت في الآتي:

ـ تحسين جودة الخدمات و ادارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

ـ تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات و المواقع و المسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ و الصحراء و السياحة الحموية.

ـ ترقية و تأطير وكالات الأسفار السياحية بما يساهم في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج.

ـ تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من اليات التأطير و الدعم من أجل مصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي.

ـ دعم تكوين الشباب في مهن الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.

ـ تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري و مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

6 ـ دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية فقد سارعت الحكومة الى وضع برامج للنهوض بهذا القطاع ترمي في مجملها الى تحقيق ما يلي :

ـ حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود وتطوير برنامج حفر الآبار.

ـ مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية المياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري.

ـ انجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

ـ تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلاني و الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها.

7 ـ تبني سياسات طموحة لتهيئة الاقليم :

وفي هذا الاطار تم تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال العمومية قصد تحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لهذه المناطق ، فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق ـ غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

و قد تم تسطير برامج طموحة في هذا المجال أيضا تتمثل على الخصوص في:

ـ الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم ، واستكمال الطرق العبر للصحراء.

ـ انجاز مطارات جديدة وتوسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية.

ـ صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكك الحديدية و انجاز خطوط جديدة لاسيما في المناطق الحضرية.

8 ـ الحفاظ على البيئة و جعلها في خدمة التنمية المستدامة :

ففي مجال تسيير النفايات الصناعية و النفايات الخاصة و كذلك التلوث ، فقد حرصت الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية و التنظيمية المعمول بها لإشراك الفاعلين وترسيخ قاعدة " من يلوث يدفع".

وقد تم انشاء مناطق تهيئة متكاملة و تنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت الحماية ، واعادة تأهيل و ترقية المساحات الخضراء و الحدائق و كذا الأنظمة البيئية للواحات و حدائق النخيل.

9 ـ اطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2009/2005 من أجل تلبية الطلب على السكن ، و قد تم اعتماد عدة صيغ لتجسيد البرنامج منها ما يلي :

ـ السكن الريفي الموجه الى الفئات التي تقطن بالريف والتي تمنح على شكل اعانات مالية.

ـ البيع بالإيجار من أجل الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل.

ـ السكن الاجتماعي و الموجه لصالح الفئات المحرومة.

جدول تمويل البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009 ①

البرامج القطاعية	المبلغ(مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,4
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,9
برنامج التكنولوجيات الحديثة و الاتصال	50	1,2
مجموع البرنامج الخماسي 2005 - 2009	4202,7	100

يتضح أن البرنامج يرمي في مجمله الى تحسين ظروف معيشة السكان خاصة في مجال السكن و التعليم و التكوين التي تمثل حصة الأسد في هذا البرنامج ، الا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين وانما ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي و الاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي مرت بها الجزائر و التي استمرت عشرية كاملة من الزمن.

---

① المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الأمة ، أفريل 2005، ص8/6.

ثالثا ـ البرنامج الخماسي 2014/2010 :

كان يهدف هذا البرنامج الى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو ، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة و منه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد.

وقد اشتمل هذا البرنامج على شقين هما : ①

1 ـ استكمال المشاريع الكبرى الجارية: فمن أجل اتمام انجاز المشاريع الكبرى و التي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار ، و الذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه.

2 ـ اطلاق المشاريع الجديدة : وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار و هو مبلغ ضخم كان يهدف الى تحسين أداء الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري و مواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين و زيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية و التعليم العالي؛وعليه فان محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي :

ـ تخصيص أكثر من 40 في المئة من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه الصالحة للشرب و المواد الطاقوية من كهرباء و غاز، اضافة الى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة و الرياضة و الاتصال و التضامن الوطني والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي و الاقتصادي الذي باشرته الدولة منذ العقدين السابقين.

---

① الجودي صاطوري ، المرجع السابق، ص305.

- تخصيص أزيد من 30 بالمئة من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و التي تمثلت في:

- مواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ و ذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار.
- تخصيص ما يعادل 500 مليار لتهيئة الاقليم.
- تحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و ادارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل، وذلك بتخصيص أزيد من 1800 مليار دينار جزائري.

- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية، و كذا ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية و دعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، و انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعات البتروكيميائية و بناء السدود.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية و لا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل و مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، و من جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

نلاحظ أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم الى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

رابعا ـ برنامج التنمية في الجزائر للفترة 2015- 2019:

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

لإبراز الأهداف الطموحة و الإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج و متطلبات تجسيده.

1 - محتوى برنامج التنمية للفترة 2015- 2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار و التي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7 بالمئة مع آفاق 2019.

و سيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب: 200 مليار دولار و أرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة ب: 5600 مليار دينار.

و تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي:①

1- 1 ـ تطوير الاقتصاد الوطني: و هذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي و التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، و هذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار و تنويع الإقتصاد و توسيع النسيج الصناعي و تطوير القطاع الفلاحي و ترقية قطاع السياحة، و يكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي و عمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

---

① خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ،ص3.

1 ـ 2 ـ ترقية و تحسين الخدمة العمومية : و هذا من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الاقليمية و ترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

1 ـ 3 تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية: و في هذا المجال يهدف برنامج التنمية الى:

- تعزيز استقلالية العدالة و مكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.
- محاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين .

2 ـ متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2019/2015 :من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي :①

2 ـ 1 ـ عصرنة المنظومة المصرفية و المالية: ولتحقيقه ذلك يجب:

ـ تكييف الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي .

ـ تطوير و استعمال أدوات الدفع العصرية و تدعيم تحديث النظام المعلوماتي للبنوك.

ـ تطوير استعمال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في معالجة العمليات البنكية و بالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن.

ـ تقليص آجال معالجة ملفات القروض و التمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

---

① الجودي صاطوري، المرجع السابق ،ص308 و ما بعدها.

2 ـ 2 ـ توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: و من أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل و السهر على تحقيق مايلي :

ـ ترقية الانتاج الوطني و حمايته و تحسين تنافسية المؤسسات و تطبيق معايير الجودة.

ـ تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة.

ـ اعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق اجراءات و كيفيات التمويل.

2 ـ 3 ـ تطوير النشاطات الفلاحية : لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة ، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

ـ توسيع المساحات المسقية الى أكثر من مليون هكتار.

ـ خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب.

ـ مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و ملاجئ الصيد و رفع قدرتها.

2 ـ 4 ـ تسيير المنشآت القاعدية و توسيعها: من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز و الشروع في انجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الاساسية تمثلت على الخصوص في الآتي :

ـ توسيع شبكة الطرق و الطرق السيارة من خلال انجاز الطريق السيار للهضاب العليا و استكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول اجمالي قدره 663 كلم.

ـ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها و انشاء محطات جديدة.

ـ انجاز موانئ و تعزيز الأسطول البحري الوطني و بناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها الى منصات ربط دولية فضلا عن اعادة تأهيل مطارات أخرى و توسيعها.

وعليه يتضح من خلال ما سبق أن برنامج التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها الى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أمام انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، كما سيعطي هذا المخطط آمال جديدة للتنمية المحلية و البشرية و بناء اقتصاد تنافسي و متنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة.

المطلب الثالث : السياسة الحالية و المستقبلية للجزائر في اطار التنمية المستدامة.

شرعت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات و السياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة ، وذلك من خلال ادراكها بأهمية اقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الادارة الحكيمة للموارد ، ولتجسيد هذا الهدف لجأت الى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن و الحفاظ على البيئة. و من بين السياسات الحالية نجد :

من الناحية التشريعية: تم صدور جملة من القوانين منذ سنة2001.①

1 - قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 أوت 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 .

فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة بإدراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.

2 - قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة ، يهدف الى اعداد استراتيجية لإعادة توازن نشاطات السكان ووسائل التنمية ، المحافظة على البيئة و تثمين الأنظمة البيئية .

3 - قانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد...إلخ .

---

① عصماني خديجة ، المرجع السابق ،ص 40.

بحيث يرتكز هذا القانون على مبادئ التالية :

- ✓ الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات.
- ✓ تنظيم فرز النفايات و المعالجة البيئية العقلانية لها.
- ✓ تنمية النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها.
- ✓ إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة ، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها .

وحدد المشرع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها بحيث يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير هذه النفايات على حسابهم الخاص، كما يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى كالنفايات المنزلية.

4 ـ قانون رقم 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2007 ، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء.

5 ـ قانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتنميته.

6 ـ قانون 08/02 المؤرخ في 08 ماي 2002 ، يتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها .

7 ـ قانون09/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للاحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة .

8 - القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة رقم 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004 يهدف إلى ترقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدولة و الجماعات المحلية على القيام بإعمال ترتبط بتحسين الخدمات

النقل والتمويل الصحة ، ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجبلي.

9 ـ القانون 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

- ❖ تمت المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات أهمها بروتوكول كيوتو.
- ❖ انشاء جملة من الهيئات و المنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة:
  - ✓ المركز الوطني لتكنولوجيات الانتاج النظيف.
  - ✓ المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.
  - ✓ المركز الوطني للتكوين في البيئة.
  - ✓ المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
  - ✓ المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة.

وضع أدوات الادارة البيئية : تشتمل الادوات التي تم وضعها في اطار ادماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على ما يلي:①

- ✓ القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة الادارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية " ايزو14001".

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

- ✓ ابرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات الاقتصادية و حوالي 50 مؤسسة عامة و خاصة ، وما يشمله عقد الفعالية البيئية أن تلتزم المؤسسة بتطبيق و احترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد المؤسسة بشكل طوعي لالتزاماتها البيئية و التي قد تكون :

ـ تحديد و تطبيق و تطوير الاجراءات للحد من التلوث.

ـ رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل نشاط المؤسسة.

ـ ادارة النفايات الصلبة.

يشتمل العقد التزامات الطرفين، الوزارة و المؤسسة، فمن ضمن التزامات الوزارة :

- تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الاستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الانتاج النظيف مراعية البعد البيئي.
- اسهام المؤسسة في كل البرامج التي تديرها الوزارة و التي من خلالها يتم التفكير و التخطيط في القوانين و المعايير البيئية.
- مساعدة المؤسسة في وضع أنظمة الادارة البيئية.
- مساعدة المؤسسة في وضع اجراءات الرقابة على ادارة النفايات و مكافحة التلوث.
- صياغة ميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300 مؤسسة عامة وخاصة.
- انشاء منصب مندوب البيئة و ابرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية مختصة.

المساعدات التقنية وابرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية مختصة :

تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية.①

---

① أ. دويدي ، المرجع السابق.

يضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع أهمها:

- مشروع كون فورم ؛ من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الادارة البيئية و في وضع المواصفة القياسية "ايزو 14001 " و التدقيق البيئي.
- مشروع الادارة البيئية المربحة ؛ يهدف الى تحقيق 03 أهداف أساسية:
  - ✓ تحقيق الفعالية البيئية من خلال التقليل من التكاليف.
  - ✓ تخفيض الأثر البيئي من التقليل من النفايات و الانبعاثات و كل المخلفات الأخرى.
  - ✓ توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

واستفادت من هذا المشروع 08 مؤسسات من القطاع الخاص و قد ساعد هذا المشروع البعض من المؤسسات من الحصول على شهادة "ايزو14001 ".

و على الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي الا أن الوضع لا يزال غائبا على المستوى الكلي(البيئة المستدامة)أو على المستوى الجزئي (المؤسسات الاقتصادية)و ما يؤكد ذلك الاقبال الضعيف على وضع أنظمة الادارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية ، فإلى غاية 2008 توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة "ايزو9001 " و 06 مؤسسات حاصلة على شهادة "ايزو14001" و 05 مؤسسات حاصلة على شهادة "ايزو22000 ".

وبحلول سبتمبر2012 حوالي 350 مؤسسة جزائرية فقط تحصلت على شهادات لمختلف معايير الايزو.

أما حاليا (الى غاية 2018) فأكثر من 1000 مؤسسة جزائرية تحوز على شهادة الجودة ايزو، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع عدد المؤسسات الناشطة في الميدان.

الفصل الثاني

تحديات التنمية المستدامة و آفاقها في الجزائر

تمهيد

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، و من أهم اهتمامات مختلف الحكومات ، و قد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الانصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة، وتشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية للمجتمع.

و الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة و التي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي و الاطار الاجتماعي و البيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها و تجاوزها لتحقيق آفاقها المستقبلية.

وارتأينا في هذا الفصل الذي يحمل عنوان تحديات التنمية المستدامة و آفاقها في الجزائر أن يتم تقسيمه الى مبحثين؛

فالمبحث الأول يستعرض أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل تحقيق تنميتها، أما المبحث الثاني فيتطرق الى آفاق الجزائر فيما يخص التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

ان تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات الي تواجه مختلف دول العالم و منها الجزائر، خاصة ما تعلق بمعالجة الفقر والبطالة و تحسين مستوى دخل الفرد ومن تم تحسين مستوى معيشة الفرد، وفي ما يلي أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق تنميتها.

المطلب الأول : ضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم.

الفرع الأول: ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي و الذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج ، المداخيل و ثروة الأمة ، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي و الاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الانتاج الداخلي الخام .

و قد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة انتاج حقيقي للثروة ، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول و تغيرات المحيط الدولي .

وقد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني اذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم ، ارتفاع حجم البطالة ، ارتفاع المديونية ، بالإضافة الى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معلات سالبة خلال الفترة 1986/ 1994 .

حينها طبقت الجزائر اصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات و اعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ، و التي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد و اتخاذ الاجراءات التالية:①

ـ تطهير المؤسسة العمومية و منحها الاستقلالية و تحريرها من الضغوط المباشرة للدولة.

ـ تشجيع المؤسسات على التصدير.

ـ طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم الغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع الغاء التصريح المسبق.

ـ مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها و جعلها تعتمد على قواعد السوق.

و رغم الاجراءات المتخذة في اطار الاصلاحات الاقتصادية الذاتية الا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة.

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و تحسين معدلات النمو الاقتصادي بحيث سجل معدل 3,8 بالمئة سنة 1995 الا أنه انخفض سنة 1996 الى 3,3 بالمئة ثم الى 1,2 بالمئة سنة 1998 ليعاود الارتفاع الى 4,6 بالمئة سنة 1999.②

---

① قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية، 2002،ص14.

② صالح تومي ، نفس المرجع، ص20.

و رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي الا أننا نلاحظ ما يلي :

ـ تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي. كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني ، وحسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7 بالمئة.①

ـ تدهور القطاع الصناعي و عدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993/ 1998.

ـ تدهور الظروف الاجتماعية بعد اقرار خوصصة المؤسسات العمومية ، و كذلك تحرير الأسعار مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة الى 28 بالمئة سنة 1998 و اتساع حدة الفقر.

و في سنة 2001 تم الانطلاق في اعتماد برامج دعم الانعاش الاقتصادي و التي تمتد الى غاية 2019 ، قصد تحفيز النمو من خلال انعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الاستثمار و كذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد وفق التحولات التي تميز المسار التنموي ، بالإضافة الى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبفضل الاصلاحات المتخذة خاصة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تمكنت من تحسين المؤشرات الكلية و تحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي:

جدول تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2014/2001.②

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	2,1	6,8	5,1	4,3	4,2	4,6	3,9	3,8	4,1

① صالح تومي ، نفس المرجع، ص22.

② المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

يتضح من الجدول السابق تحسن في النمو الاقتصادي لكن اذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى 3,9 % في المتوسط مما يدل أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا الى مداخيل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لاتزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي .

و لتحسين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يجب تعميق الاصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات و ترقية الاستثمارات و النشاط الاقتصادي للدولة ، و ينبغي القيام بما يلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاعي الفلاحة و السياحة.
- ✓ اصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار و الفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.
- ✓ ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الادارات و المؤسسات و كذلك في المشاريع الغير مجدية اقتصاديا من خلال عصرنة التسيير و تحديث تسيير رأس المال المادي و البشري.
- ✓ تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: ارتفاع معدل التضخم

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية و خلال السنوات الأخيرة أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما ارتفاعا خلال السنوات 2009و2013و هذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور و مراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية و العمومية.

جدول تطورات معدلات التضخم في الجزائر من 2001 الى 2014 . ①

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4,2	2,6	3,6	3,5	6,1	3,9	4,5	6,8	5,7

وللتقليل من معدلات التضخم و التحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

ـ التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء و الصناعة الغذائية و قطاع الصناعات المعدنية والالكترونية.

ـ ترشيد النفقات و اعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.

ـ الاهتمام بالإنتاج المحلي و تشجيعه.

ـ التقليل من فاتورة الاستيراد الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

---

① **المصدر :** الديوان الوطني للاحصائيات.

المطلب الثاني: تفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر

الفرع الأول: تفشي البطالة

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي و تراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة و التي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل و بالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض و الطلب.

و منذ سنة 1987 اتخذت عدة اجراءات لمكافحة البطالة و دعم التشغيل، و ذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ، و يمكن تقسيمها الى صنفين أساسين هما:

- النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني؛ و التي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة و عقود ما قبل التشغيل.
- الاجراءات الخاصة بالاستثمار؛ تهدف الى ترقية الاستثمار و المحافظة على الشغل، و التي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة و مراكز دعم النشاط الحر و اعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

وقد سمحت الاجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة كما يتضح في الجدول التالي:

جدول تطور اليد العاملة للفترة 2005 - 2015 (الوحدة * 1000)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان الناشطين اقتصاديا	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932
السكان المشتغلين	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594
فئة البطالين	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175	1214	1337
فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا	448	530	515	267	233	417	379	507	481	549	461
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ،الشغل و البطالة 2015

ورغم انخفاض معدل البطالة الا أن مستواه يبقى مقلقا، وفي هذا السياق نضع الملاحظات التالية:

- ✓ طبيعة مناصب الشغل التي تم انشاءها منذ 2004 معظمها مؤقتة ، ففي سنة2005 نجد 58 % من الأجراء مؤقتين ،هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية و الاحساس بعدم المسؤولية.
- ✓ ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد64,86% من طالبي العمل هم غير مؤهلين .
- ✓ بالنسبة لتوزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية، نجد هيمنة قطاع التجارة و الخدمات و بحيث نجد 56,70 % من نسبة المشتغلين ، وهذا على حساب قطاع الصناعة و كذلك الفلاحة اللذان يشغلان 12 % و13,60 % على التوالي.

و لزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:①

- ✓ تسيير أقل تمركزا لأجهزة التشغيل و تخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.
- ✓ وضع آلية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين و رفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي و قطاع البناء و الأشغال العمومية نظرا لزيادة المقدرة الاستيعابية للعمالة.

---

① قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، 2003، ص40.

- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي و ذلك من خلال منح القروض.
- ✓ اقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية و تحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.
- ✓ ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع مستوى التشغيل.
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و التعليم مع احتياجات المؤسسة و سوق العمل.

الفرع الثاني: تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، و قد ساهم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الثمانينات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز انتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

و من خلال الاصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد اعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الانتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل ، بالإضافة الى اعتماد اجراء التصفية للمؤسسات المفلسة و بالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، واقرار الخوصصة التي تسعى الى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات و اهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف ، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة .

ان سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تحرير الأسعار أدت الى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 الى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، و بالتالي تفقير فئات واسعة من السكان ، لذلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج غير المضمونة.①

ولمكافحة الفقر في الجزائر اعتمدت الدولة على سياسة دعم السلع الغذائية الضرورية والكهرباء و الغاز والمواد الطاقوية، اضافة الى المساعدات المباشرة للفئات المحرومة.

---

① علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان التحديات المعاصرة، ص65، 2002 .

كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى الى اسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر و الاقصاء الاجتماعي، وتتمحور استراتيجية مكافحة الفقر في ؛ نشاطات التضامن الوطني و الشبكة الاجتماعية و برامج المساعدة على التشغيل، حيث يمكن تقديم بعض الاحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:①

- ✓ انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 الى 23% سنة 2005 لتصل الى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي و تنفيذ برامج محو الأمية.
- ✓ نصيب الفرد من الانتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة2001 الى 3000 دولارسنة2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- ✓ انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 الى 15000 دج سنة 2005 ليصل الى 18000 دج بداية من 2012.
- ✓ تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية و تحسن المياه الصالحة للشرب.

كما عرف مؤشر الفقر تحسن معتبركما يتضح في الجدول التالي:

جدول تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014.②

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2014
معدل الفقر في الجزائر%	23	21	16	15	13	12	11,5	11,4	11,1

① الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 307.

②**المصدر** الديوان الوطني للاحصائيات.

وللتقليل من حدة الفقر و زيادة فعالية مكافحة هذه الظاهرة يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

ـ تشجيع الاستثمار و تحقيق الانعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي و تعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي الى زيادة فرص العمل و الأجور بالنسبة للفقراء ، وتنفق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية.

ـ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.

ـ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد.

ـ تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال الى اقتصاد السوق ، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع ، لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الاصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على الطبقة المحرومة.

ـ يجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم و تترسخ في عقد اجتماعي و يدعمها عقد اقتصادي من أجل النمو.

ـ عند تبني أي سياسة اقتصادية يجب تحليل و دراسة مدى انعكاسها على الجانب الاجتماعي مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم.

ـ يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الاقتصادي و السياسة الاجتماعية و ذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف و مقتضيات الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: التلوث البيئي

لقد ارتبطت اشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال الى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى الى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الاطار المعيشي للأفراد ، بالإضافة الى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي.

وخلال التسعينات شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق و السعي الى الاندماج في الاقتصاد الدولي.

و تفاقم حدة التلوث البيئي راجع الى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:①

- ✓ **اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية:** منذ الاستقلال الى غاية الثمانينات اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية الا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن مخططات التنمية.
- ✓ **قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة:** تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غازية هامة، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب و قطاع البتروكيمياء ، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعات الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات.
- ✓ **ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات:** نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى الى عدم نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة ، كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

---

① مراد ناصر، المرجع السابق، ص150 وما بعدها.

- ✓ **ضعف برامج اعادة التطهير واستغلال مياه الصرف:** تعاني محطات اعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة و سوء الاستغلال.
- ✓ **سوء استغلال موارد الطاقة:** و الذي يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل الى 13 مليون سنة 2017 ، و كذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.
- ✓ **النمو الديموغرافي:** تشكل الضغوطات الديموغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، وقد أدى توسع العمران الى تقليص الغابات ، بالإضافة الى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة استهلاك الطاقة.
- ✓ **سوء التهيئة العمرانية المنجزة:** عدم مراعاة المقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثلا شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء. بالإضافة الى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة و الريف والذي أدى الى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على المدن و أدى الى توسع العمران.

و قد أدت العوامل السابقة الى تفاقم حدة التلوث بجميع أشكاله و ساهم في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس و الصدر كالحساسية و الربو.

ولمواجهة هذا الوضع الخطير تم اصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 و يشمل قانون حماية البيئة على عدة مواد في اطار تبني سياسة وطنية لحماية البيئة، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة و كيفية أداء مهامها ؛ كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها، بالإضافة الى تحديد الأعمال التي تعد منافية لمقتضيات حماية البيئة، وكذلك التدابير الجزائية في حالة الاخلال بأحكام هذه القوانين.

و في سنة 2003 صدر القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، و الذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها و الأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

و قد تم اقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث ، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة، و الذي تم تعديله حسب قانون المالية 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها ، كما تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث.

جدول الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة (الوحدة دج).①

طبيعة المؤسسة المصنفة	مؤسسات تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات تشغل أقل من شخصين
المؤسسات الخاضعة للتصريح	9000	2000
المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20000	3000
المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص اقليميا	90000	18000
المؤسسات الخاضعة لترخيص وزير البيئة	120000	24000

تأسست في قانون المالية لسنة 1996 اتاوة المحافظة على جودة المياه ، و التي تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه و الحفاظ عليها و تطبق بالمعدلات التالية:

2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب.

4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الشمال.

و بمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع و تسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات.

---

① **المصدر** قانون المالية لسنة2000.

وفي سنة 2002 أجريت تعديلات على هذا الرسم و أصبح يفرض وفق الجدول التالي:①

معدل الرسم السنوي الثابت	طبيعة السكن أو المحل
بين 500 دج و1000 دج	مخصص للسكن
بين1000 دج و 10000 دج	معد لنشاط مهني أو تجاري أو حرفي أو شبه تجاري
بين 5000 دج و20000 دج	المخيمات و العربات المقطورة
بين 10000 دج و 100000 دج	حرفي أو شبه تجاري أو صناعي تفوق كمية النفايات الكمية المحددة

و رغم وجود جباية بيئية في الجزائر الا أنها لم ترق الى المستوى المطلوب، وذلك نظرا للأدوات الجبائية المفروضة التي لها طابع عقابي أكثر منه تحفيزي و قلة الموارد المحصلة بحيث أنها غير كافية لتغطية الأضرار البيئية و تحسين الاطار المعيشي للأفراد ، لذلك يجب ارساء ثقافة بيئية و الاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع و القيام بإصلاح جبائي أخضر شامل على النظام الجبائي الجزائري من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالتلوث البيئي و تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

① **المصدر** قانون المالية لسنة2002.

المبحث الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة ، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات استراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد ، فوضعت الجزائر استراتيجيتها لتحقيق بعض الأهداف من بينها ، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر ، حماية الصحة العمومية للسكان .

ففي هذا المبحث الثاني سنتطرق الى بعض المشاريع التي هي طور الانجاز كمشروع الطاقات المتجددة و مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية و مشروع الصرف الصحي للنفايات وكذا بعض التوصيات .

المطلب الأول : مشروع الطاقات المتجددة

إن السياسات الوطنية لترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في القانون09/04 المؤرخ في 14اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر وأهدافها

ـ المحافظة السامية للطاقات المتجددة ①

لقد حضيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ شهر ديسمبر 1980 ، وذلك بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بالطاقات المتجددة من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية 1980 وبعدها تم البدء باعداد الوسائل الاساسية اللازمة من أجل الانطلاق في نشاطها ووضع الهياكل الاساسية.

---

① عصماني خديجة، المرجع السابق، ص60.

وبدأت بخمس مناطق تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة، ومن بين مهامها المسطرة في السياسة الطاقوية :

ـ القيام بجمع الاعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والاعلام وتجهيز جميع الاقسام بالوسائل الاعلامية وخاصة منها الانتاجية .

ـ تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة البيوحرارية وطاقة الرياح.

خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية وضع برنامج خاص بها، وبذلك أصبحت تنافس الدول المتقدمة، حيث حظيت بصناعة تكنولوجية للوسائل الشمسية، ففي سنة 1985 كان أول إنجاز للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز لوحة فوتوفولطية بالمركب الالكتروني ببلعباس، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من المادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية و من اجل الوصول الى الهدف المنشود يتعين على المحافظة السامية :

ـ المساعدة على تحسين كفاءة الطاقة وتخفيض كثافتها .

ـ خفض تكلفة المواد الأولية لأجهزة استخدام الطاقة الشمسية .

ومن أجل نجاح هذه السياسة الطاقوية فإن الدولة يجب أن تهتم وتدعم هذه السياسة للوصول إلى إنجاز الطاقة الشمسية تكون مطابقة لواقعنا المعاش وتكون مناسبة لاحتياجاتنا وذلك من خلال مشاركة الخبراء والمهندسين والتقنيين في هذا المجال، والهدف من كل هذا هو إيجاد كيفية لتنمية التكنولوجيا الطاقوية مع الاستعمال العقلاني وتحسين الإدارة والكفاءة .

في ظل هذا رسمت المحافظة السامية مجموعة من الأهداف لخطتها وهي بذلك تسعى جاهدة لتحقيقها، بواسطة مراكزها المختلفة ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من تحديد مهام كل مركز من مراكز التنمية في مجال الطاقات المتجددة مع مشاركة

المحطات التجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية وصناعة البرنامج التنموي للمحافظة السامية ذو الآفاق المستقبلية فمن بين أهداف المراكز التنموية في مجال الطاقات المتجددة: ①

ـ دراسة جميع الإمكانيات المتوفرة واستغلالها بطريقة عقلانية .

ـ ضمان تكوين وتربص المستخدمين الذين لهم علاقة بالتنمية في مجال الطاقات المتجددة.

الطاقات المتجددة والأبعاد الاقتصادية

بدأت المحافظة السامية في إعداد وسائل اساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الاساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر دعامة تكنولوجية وصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة كما تم انشاء الهياكل المؤسساتية ومنها: ②

1 ـ مركز تطوير الطاقات المتجددة والجديدة (C.D.E.R):

حيث تتلخص مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية الريحية والحرارية وصياغة اعمال البحث الضرورية في تطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

2 ـ وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.R):

المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المحول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي .

3 ـ وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة:

حيث يشمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات (الصناعية، النقل، الفلاحة).

---

① شريف عمر، التنمية و الكفاءة الاستخدماتية للموارد المتاحة،2008.

② وزارة الطاقة و المنجم، دليل الطاقات المتجددة، 2007، ص49.

الفرع الثاني: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و 2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر وغير مستخدم بالشكل المطلوب ، وإن كانت قد استخدمت واعتمدت قانونا خاصا بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و 10 % خلال سنة 2020 وبهدف تطوير خدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن الشبكات توزيع الطاقة ويشمل الهدف الأخير في المساهمة في إبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة لاسيما الشمسية منها.

من بين أهداف هذا المشروع تزويد 20 قرية بالطاقة الشمسية ، فقد برزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتو فولطية ، ويختص هذا البرنامج بايصال الكهرباء ل 20 قرية بالجنوب ذات المعيشة القاسية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء لها بالإمدادات السلكية أو حتى بالوسائل التقليدية كالتزويد بالبنزين و المازوت لتشغيل المولدات وهذه القرى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) وتعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج ، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية ، ومن أهداف هذا البرنامج:①

- ايجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ.
- استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.

---

① وزارة الطاقة و المناجم ، المرجع السابق، ص41.

ـ توفير مناصب شغل جديدة و في مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.

ـ الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.

ـ تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.

ومن بين واقع إنجاز هذا المشروع : قرية مولاي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تاحيفات، عين دلاغ .

حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلوواط /م 2 في السنة في الشمال و 2263 كيلواط م 2 سنويا في الجنوب لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء :

مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغا واط بتندوف بالتعاون بين شركة **نيل** و سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي

للمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة اسكران التابعة لولاية

تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500حتى 2000 منزل ريفي سنويا بالاضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا، مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد 150 متر.

كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة "المغير" بولاية الوادي ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد.

وفي الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 يتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغا واط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر ب 1200 ميغا واط وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغا واط سنويا إبتداءا من 2013. ①

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة ، وهومن بين أعلى مستويات إشراق الشمس على المستوى العالمي ، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناءا عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغا واط حيز الخدمة سنة 2012 والاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي لانتاج 20 بالمئة بحلول العام 2020 لكنه لم يتجسد الى يومنا هذا.

---

① وزارة الطاقة و المنجم ، المرجع السابق، ص45.

المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة و مشروع الصرف الصحي للنفايات.

الفرع الأول: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

حيث صادق مجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06 /2003/01 على مشر وعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية ، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الإعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الانشطة السياحية.

وفي الأخير أجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، وتحديد أوليات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي .

صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن ، وتمثلت التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة.

الفرع الثاني :مشروع الصرف الصحي للنفايات

فالجزائر تنتج سنويا ما يقد ب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات انتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية ، مما يجعلها مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية ، وقد شرعت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من التسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئية عالمية.

هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة البيئية والأقاليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة.

وبالفعل شهدت 06 ولايات في البلاد هي الجزائر، سكيكدة ، غرداية ، تلمسان ، مسيلة و باتنة تنظيم ورشات دراسة ، كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر، وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر وكذا التسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.①

---

① عصماني خديجة، المرجع السابق، ص54.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقرير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها كما تسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع معالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثمة استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الأخذ بالإمكانات المالية والاقتصادية في عين الاعتبار.

المطلب الثالث: توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة الى الاهتمام بالتوزيع العادل لفوائد النمو، مع المحافظة على البيئة و اعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة و هدف التنمية.

وتعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، و التي تتطلب تغييرات هيكلية و عميقة في الاقتصاد الوطني، و ترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية، الموارد الطبيعية ،الموارد المالية و التكنولوجيا.

ولقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في اطار مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة و التي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، و من أجل معالجة النقائص التي تم حصرها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي و الاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- ✓ مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة و عدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.
- ✓ محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، و ادخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و كذلك الثقافة الادارية للمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام بالبحث و التطوير و اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة.
- ✓ نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع.
- ✓ تنويع الاقتصاد الجزائري و بناء اقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الوطني.

- ✓ الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في ادارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو و يتجاهل الأضرار البيئية و الاجتماعية.
- ✓ مواصلة محاربة الفقر و تحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، و في المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية و البرامج الاجتماعية.
- ✓ مواصلة تكييف الادارة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو الاصلاح المالي و المصرفي.
- ✓ تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي و الاهتمام بتطوير السوق المالية الذي لم يعد يساير الاقتصاد الوطني و تطوره.
- ✓ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي و القطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.
- ✓ مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وادارة النفايات المنزلية و الصناعية.
- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط ، و تطوير أساليب انتاج نظيفة و رفيقة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات.
- ✓ تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة و العدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة و جعل العولمة عنصرا ايجابيا للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- ✓ ضرورة المصادقة على الاتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها خاصة بروتوكول كيوتو للتغير المناخي و بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية.

الخاتمة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية إلى جانب البعد البيئي ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث: الانسان– الموارد البيئية – التنمية الاقتصادية .

وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية: أما عن الجوانب الايجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي .

أما عن الجوانب السلبية؛ فنظرا للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير للبيئة عن طريق التلوث.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة ضف إلى ذلك تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لا سيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي؛ وضع الإطار القانوني الصارم والمتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها كما

سطرت مشاريع مستقبلية إذ ما تم إنجازها وتطبيقها بالشكل المرسوم له أو المخطط له . فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا في تحقيق تنمية اقتصادية إلا أنها لا زالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد و كذا حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة .

لكنه من خلال ما يظهر نرى بأن الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدورها تعاني عدة مشاكل ومعوقات .

قائمة المـراجع

1 ـ الكتــب :

ـ زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، جامعة الجزائر،2006.

ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، 2003 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية.

ـ سعد طه علام، التنمية و الدولة، 2004، دار طيبة للنشر و التوزيع.

ـ قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، 2003، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ـ خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية و العولمة الاقتصادية و التنمية المستدامة، دار شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

ـ غنيم عثمان محمد ، أبو زنط ماجد ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 .

ـ خالد مصطفى قاسم، الادارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة،2007.

2 ـ المذكرات و المحاضرات:

ـ عصماني خديجة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

ـ أ.دويدي، محضرات مقياس التنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس،2017.

ـ شريف عمر، التنمية والكفاءات الاستخدمية للموارد المتاحة ، عنوان المداخلة: اقتصاديات الطاقة المتجددة، الآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

3 ـ التقارير:

ـ تقرير وزارة الطاقة و المناجم، مديرية الطاقة الجديدة و المتجددة ، دليل الطاقات المتجددة، 2007.

ـ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، المستقبل المشترك ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 1987.

ـ البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الأمة ، أفريل2005.

4 ـ المجلات:

ـ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد07 ، ديسمبر2008 .

ـ ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010.

ـ جودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة التواصل، العدد16، 2016.

5 ـ القوانين:

ـ قانون المالية 2000.

ـ قانون المالية 2002.

ـ البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مجلي الامة، أفريل 2005.

6 ـ المواقع الالكترونية :

ـ الديوان الوطني للاحصائيات.

الفهرس

المقدمة 01

الديباجة 02

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر

تمهيد 03

المبحث الأول**:** الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة 04

المطلب الأول**:** تعريف التنمية المستدامة 04

المطلب الثاني**:** أهداف التنمية المستدامة وخصائصها 09

الفرع الأول**:** أهداف التنمية المستدامة 09

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة 13

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة و أبعادها 15

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة 15

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 19

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....27

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....27

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....29

الفرع الأول: واقع التنمية المستدامة بعد الاستقلال 29

الفرع الثاني: واقع التنمية المستدامة في من خلال برامج الانعاش الاقتصادي.....32

المطلب الثالث: السياسة الحالية و المستقبلية للجزائر في اطار التنمية المستدامة.....45

الفصل الثاني: تحديات التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر

تمهيد 50

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.....51

المطلب الأول: ضعف معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدل التضخم.....51

الفرع الأول: ضعف معدل النمو الاقتصادي 51

الفرع الثاني: ارتفاع معدل التضخم 55

المطلب الثاني: تفشي البطالة و تفاقم حدة الفقر.....56

الفرع الأول: تفشي البطالة.....56

الفرع الثاني: تفاقم حدة الفقر.....59

المطلب الثالث: التلوث البيئي 62

المبحث الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.....66

المطلب الأول: مشروع الطاقات المتجددة.....66

الفرع الأول: آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر و أهدافها 66

الفرع الثاني: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري 69

المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة و مشروع الصرف الصحي للنفايات.....72

الفرع الأول: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة و مناطق التوسع والمواقع السياحية.....72

الفرع الثاني: مشروع الصرف الصحي للنفايات 73

المطلب الثالث: توصيات و حلول لتحقيق التنمية المستدامة 75

الخاتمة 77

قائمة المراجع 79

الفهرس 81